Centre d'Etudes et de Recherche Abdel aziz Belal

مـغـارب مـيـرا ب

Cahiers du CERAB

Dossier :

Les Télécommunications marocaines, dix ans après

CAHIERS DU CERAB

Responsable de la publication
Mohammed Chiguer : Président du CERAB

Comité de rédaction

- Alla El Ayachi : Vice-président du CERAB
- Abdelouahed El Jay : Vice-président du CERAB
- Thami Merghad : Trésorier du CERAB
- Abdelhafid Oualalou : Membre du Bureau du CERAB, chargé de la communication
- Moussa Kerzazi : Membre du Bureau du CERAB, chargé des colloques et du prix Abdel aziz Belal
- Ahmed: Zoubdi : Membre du Bureau du CERAB, chargé de la publication
- Aicha Datsouli : Membre du bureau du CERAB
- Rachida Iraqui : Membre du bureau du CERAB
- Fatima Rabbouz : Membre du bureau du CERAB
- Saïd El assal : Membre du bureau du CERAB
- Kamal Rachik : Membre du bureau du CERAB
- Youssef Saâdi : Membre du bureau du CERAB

Comité de lecture

- Mimoune Cherqui : Docteur en droit, Directeur dans un établissement financier
- Lahcen El Ameli : Docteur en économie, Directeur dans un établissement financier
- Moussa Kerzazi : Professeur à la faculté des lettres, Université Mohammed V
- Abdelouahed El Jay : Enseignant à la faculté de droit, Université Mohammed V, ancien directeur à Bank Al Maghrib
- Ahmed Zoubdi : Economiste au Ministère des Finances

Publication du Centre d'études et de Recherche Aziz Belal (Cerab)

- Cerab, sis 8, Rue Baht n° 13 –Agdal Rabat.
- E-mail : cerab@menara.ma

الاندماج الجهوي المغاربي واستراتيجية الوحدة السياسية

كرزازي موسى
أستاذ التعليم العالي

مشاركة في الندوة الدولية للملتقى الرابع للجغرافيين العرب (الرباط في 2 - 4 نونبر 2006) الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة و جامعة محمد الخامس أكدال ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .

مقدمة منهجية

نقصد بالاندماج الجهوي المغاربي خلق تكتل إقليمي مغاربي في إطار قانوني وحدوي يضم البلدان الخمس المكونة من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريطانيا، من أجل تعاون مثمر بين شعوبها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا، عبر دينامية جديدة تسمح بحرية عبور الأشخاص، وانتقال البضائع والسلع والخدمات والرساميل .والهدف من ذلك هو خلق تكامل اقتصادي في مرحلة أولى، ووحدة نقدية (عملة مغاربية للتداول) في مرحلة ثانية، في أفق وحدة سياسية في مرحلة نهائية على شاكلة الاتحاد الأوروبي .هذا الاندماج الجهوي سيلغي الحدود بين المكونات الخمسة للإطار الجغرافي الجهوي الموحد ، مما سيساعد على حل معظم المشاكل العالقة المتراكمة، وخاصة تلك الموروثة عن الفترة الاستعمارية، ويدفع شعوب وبلدان المنطقة إلى تعبئة مواردها الطبيعية والبشرية من أجل خدمة التنمية المنشودة، عوض المواجهة والتسابق نحو التسلح .

إن بناء الكيان الموحد الجديد يقتضي إيمانا بالقضية وبالمصير المشترك لشعوب المنطقة؛ مما يحتم توفر نضج سياسي وسداد في الرؤى لدى مسئولي البلدان الخمس، ودينامية قوية لمجتمعاتها المدنية لرفع تحديات انعكاسات العولمة، وتمهيد الطريق نحو التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي والتنمية الشاملة .ويتطلب ذلك وعيا عميقا بأهمية الاتحاد، وتحضيرا عقلانيا وقانونيا وماديا له، وتوافقا لبناء المغرب الكبير الموحد على مراحل..

الإشكالية المطروحة : المرتكزات والشروط الأساسية للوحدة المغاربية[4]

تنفرد شعوب المغرب العربي بعدة مميزات وخصائص مشتركة تشمل ميادين متعددة : كممارستها لتقاليد وأعراف وشعائر دينية واحدة، واشتراكها في استعمال لغة رسمية واحدة (العربية) والتحدث بلغات ولهجات محلية متشابهة أو متقاربة (الدارجة، الأمازيغية، الحسانية.) ولغات أجنبية أهمها الفرنسية. كما أنها خضعت في مجموعها للاستغلال الاستعماري الأوروبي، ولكنها استفادت مع ذلك من لغاته وقوانينه وإدارته العصرية.

وعلى المستوى الجغرافي يعيش سكان المنطقة المغاربية على حيز ترابي متواصل في شمال غرب افريقيا . ويسود فيه مناخ متوسطي يتدرج جنوبا نحو مجال شبه جاف (سهوبي) ثم قاحل، ومعه يتدرج غطاء نباتي طبيعي من الغابة (الصنوبر والبلوط..والعرعار) إلى السهوب (الحلفا) ثم المجال الصحرواي (واحات النخيل والحمادات والرقوق والعروق) الذي يغطي معظم التراب المغاربي، مما يطرح على بلدان المنطقة مواجهة مشتركة لتحدي الجفاف، وندرة الماء، وخطر الجراد، وتدهور البيئة الهشة أصلا، سواء في السهوب أو الصحراء، والهجرة النازحة السرية من افريقيا جنوب الصحراء وبلدان أخرى، والعولمة .

هذه الظروف الطبيعية والبشرية في تشابهها وتنوعها، تسهل التقارب والتواصل والتعاون بين دول وشعوب المغرب الكبير، لرفع التحديات المتعددة. وكان بإمكانها ترجمة ذلك – مبدئيا ومنطقيا على الصعيد العملي لولا وجود عوائق – في التبادل التجاري والسياحي، والاستفادة من تجارب بعضها البعض. كما كان بإمكانها تبني استراتيجية تنموية متكاملة– إن حصل بينها توافق وتفاهم –لتدبير مواردها الطبيعية والبشرية، في إطار الجهوية المعمول بها في مجموعات دولية أخرى، سارت على النهج الوحدوي

(4) نشكر الزملاء الأساتذة : إسماعيل العلوي، حسن بنحليمة والمختار الأكحل الذين تفضلوا بقراءة هذا المقال قبل نشره وأبدوا مشكورين بملاحظاتهم حول المضمون والشكل، وعلى إثرها تم إدخال بعض التعديلات على النص الأصلي.

والقاعدة الديموقراطية. وقد بينت التجارب في جهات أخرى من العالم، بأن هذا النهج هو الذي يخدم التنمية الشاملة و المستدامة، ويضع أسس الاستقرار السياسي الداخلي والجهوي والدولي.

بالنسبة للدول الثلاث المتمثلة في المغرب والجزائر وتونس، فإنها تشترك ككتلة واحدة في عدة نقط ؛ منها نفس التكوينات الجغرافية والمجموعات البشرية واللغوية، والتاريخ المشترك، والبنيات التحتية التي تحسنت في السنين الأخيرة مقارنة مع الدول الإفريقية المجاورة لها؛ كشبكة الطرق والمواصلات والاتصالات. كل هذا يؤهلها لتشكل قطب تكتل متكامل ومتجانس في المستقبل، تعززها شرقا الجماهيرية الليبية وجنوبا موريطانيا.

فالباحث الجغرافي في هذا الموضوع، انطلاقا من نقط التشابه والتكامل والتنوع والتقارب وسهولة التواصل طبيعيا وبشريا، يمكنه أن يطرح إشكالية تنمية دول اتحاد المغرب العربي عبر التساؤل الآتي العميق المغزى : **إلى أي حد استطاعت دول وشعوب هذا الاتحاد المغاربي، في مسارها التنموي عبر نصف قرن بعد الاستقلال، أن يكون لها دور فاعل، جهويا ودوليا، في مستوى ثقلها الديموغرافي، وغنى وأهمية مواردها البشرية والطبيعية، وامتدادها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي؟**

إذا لم تستطع بلوغ ذلك متفرقة، فما هي المعيقات الذاتية والموضوعية ؟ وما السبيل لبلوغ اندماج اقتصادي ومالي في مرحلة أولى ووحدة سياسية في مرحلة لاحقة، ليصبح للمغرب الكبير الموحد «مكانة جهوية، ووزن على الصعيد الدولي؟

لقد مرت دول وشعوب المنطقة المغاربية من عدة تجارب ومحاولات لبناء كيان موحد، انطلاقا من مؤتمر طنجة سنة 1958 الذي ضم قادة ثلاثة أحزاب مغاربية كبرى، أعلنت آنذاك عن نيتها في تأسيس المغرب الكبير الموحد، مرورا من وضع اللبنة الأولى سنة 1964 للمؤسسة المغاربية. لكنها تعرضت لنكسات على إثر النزاع التونسي-الليبي سنة 1970، والتوتر المغربي-الجزائري منذ 1974 حول مشكل الصحراء المغربية، إلى حين الالتئام في إطار معاهدة مراكش سنة 1989 الذي مهد له اجتماع الجزائر سنة 1988.

فرغم محاولات التوحيد، لم تحترم ولم تفعل المواثيق والمعاهدات؛ ولذا تظل الأوضاع السياسية لغاية اليوم (في بداية سنة 2007) جامدة ومتوترة بين بعض بلدان هذا الإقليم الجغرافي الكبير. ويعيش كل بلد على حدة أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية و الخارجية الخاصة به .

من خلال تتبعنا لتجارب عدد من الشعوب والبلدان القريبة والبعيدة، تبين لنا بالملموس، بأن تجاوز أوضاع التوتر الداخلي والمواجهة الخارجية بين البلدان لن يتم إلا في إطار مقاربة تنموية شمولية، وتعاون مثمر يخدم المصالح المشتركة بينها، وقضايا السلم والاستقرار والأمن. ووفق هذه المقاربة وهذا النهج، يمكن للمنطقة المغاربية والمتوسطية أن تبعد عنها شبح الحروب، لتحل محلها أوضاع مستقرة ومزدهرة لشعوبها.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نقوم بمعاينة موضوعية لأوضاع البلدان المغاربية المتشتتة والتي لا تدعو للارتياح، مع اقتراح خطة عملية متدرجة لتطوير اقتصادياتها انطلاقا من عناصر القوة الحالية، مع تحويل عناصر الضعف إلى دينامية جديدة تتجاوز وضعية التوتر والتصعيد، وتفتح آفاقا رحبة للتساكن والتعايش والتآزر لبناء المغرب الكبير الموحد و القوي.

هذا الطرح ليس بحلم، بل يمكن تحقيقه إذا توفرت بعض الشروط؛ ومنها اقتناع ووعي حكام ومسئولي هذه البلدان بأهمية الرهانات والتحديات التي يجب مواجهتها سنة 2010، وأهمية مشاركة شعوبهم عبر تعبيراتها المختلفة والمتنوعة في كل بناء مغاربي، حاضرا ومستقبلا، على أسس ديموقراطية تراعي الخصوصيات والمؤهلات الجهوية على الصعيد الوطني والمغاربي أيضا. وستنجح التجربة بالتأكيد إذا شعرت جميع مكونات المنطقة بأنها مستفيدة حاضرا ومستقبلا من الاتحاد المغاربي، وبأن لا طرف يشعر بأنه غالب أو مغلوب.

1. الكتلة المغاربية : قوة خامدة في الظروف الراهنة.

تشكل الدول المغاربية الخمس الممثلة في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس بمدينة مراكش سنة 1989 تكتلا بشريا هاما، وثقلا اقتصاديا كبيرا، وقطبا استراتيجيا، يمكن أن يكون له وزنه الجهوي والدولي الحقيقي المعترف به دوليا، في شرورط جديدة مستقبليا. فمساحة اتحاد المغرب العربي واسعة تبلغ أزيد من 6 ملايين كلم^2، تقطنها ساكنة تفوق 83 مليون نسمة (سنة 2005) بحيث يشكل المغرب والجزائر عمودها الفقري بحوالي 63 مليون نسمة من المجموع[5]. وتتمتع كمجموعة دولية بموقع

(5) من حيث المساحة تعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية (2.381741 كلم^2 يعيش عليها 32.5 مليون نسمة، سنة 2005 بكثافة سكانية 13.5 ن/كلم^2) ويليها ليبيا (1.759.540 كلم^2 يعيش عليها فقط 5.7 مليون نسمة سنة 2005) وموريطانيا (1.030.700 كلم^2 ويعيش عليها 3.086.859 نسمة سنة 2005). ولكن معظم مساحات هذه البلدان صحاري، وهذا ما يفسر ضعف الكثافة السكانية خاصة في موريطانيا أقل من 2 ن/كلم^2، وليبيا حوالي 3 ن/كلم^2. وتعتبر تونس أصغر بلد مساحة (164.155 كلم^2 وعدد سكانها حوالي 10 مليون نسمة)، ويتوسط المغرب بلدان المجموعة مساحة 710.850 كلم^2، مع ثقل سكاني يقدر بحوالي 30 مليون نسمة (سنة 2004) (مصدر المعلومات من المواقع الإلكترونية لهذه البلدان على شبكة الأنترنيت).

استراتيجي قل نظيره في العالم، بين واجهة حوض البحر الأبيض المتوسط المقابلة للاتحاد الأوربي في الشمال، والعالم العربي في الشرق، وواجهة المحيط الأطلسي التي تربطها بباقي العوالم الآخرى، بفضل شواطئها وموانئها، والصحراء الكبرى الغنية التي تربطها بالعالم الإفريقي في الجنوب. هذا الوضع الجيوسياسي خلق للمنطقة عبر العصور، عدة متاعب ومنها الأطماع الاستعمارية، إضافة إلى التوترات بين بلدانها أحيانا. وفي نفس الوقت استطاعت شعوب المنطقة أن تنسج علاقات تعاون فيما بينها طورا آخر.

إن قوة دول اتحاد المغرب العربي تتمثل في اندماجها الجهوي. وهي مرغمة على ذلك، للاستفادة من تكامل مواردها الطبيعية والبشرية، وأدوارها الدولية، إن هي أرادت أن يعترف لها دوليا وعمليا، بقوتها الاقتصادية والسياسية، وهو ما سيسمح لها بالوصول إلى موقعها الدولي الشاغر لحد الآن.

ويضاف إلى أهمية ما تكتنزه هذه الدول مجتمعة ومتحدة من خيرات وإمكانيات ومؤهلات متنوعة، ثقلها الديموغرافي الكبير خاصة وأنها ستضم ما يقرب من 107 مليون نسمة بحلول سنة 2025 الذي يسمح لها بخلق سوق عظمى للتبادل وترويج السلع والخدمات فيما بينها، وفي علاقاتها مع التكتلات الأخرى، داخل مجالها الجغرافي الممتد والمتواصل ترابيا .

لكن رغم هذه المؤهلات الطبيعية والبشرية تظل هذه البلدان غير ذي وزن دولي، نظرا لتشتتها من جهة، وغياب خطة استراتيجية مستقبلية متوافق عليها لمواجهة التحديات والتحولات العالمية من جهة ثانية. فحسب عدد من المؤشرات الدولية، ومنها ضعف التبادل التجاري فيما بينها، وغياب التشاور والتنسيق والحوار بين مسئوليها حول القضايا المشتركة، يتبين بأن العالم لا يكترث بالمجموعة المغاربية، رغم أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربط دولها متفرقة، مع دول كبرى ومجموعات دولية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان و الصين .فعلى سبيل المثال لم يتجاوز مجموع التجارة بين البلدان المغاربية 0.6% سنة 2000 من مجموع المبادلات مقابل 65% من المبادلات تتم ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي، و 22.3% بين دول مجموعة جنوب شرق آسيا وحوالي 20 % بين دول أميركا الجنوبية، و 10.6 % في أوربا الوسطى والشرقية. وبهذا فإن المجموعة المغاربية تظل الوحيدة في العالم التي تسجل أضعف المبادلات ت بين بلدانها في حين أنها تصدر 68 مرة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر ما تصدره إلى بلدانها[6]. وتؤكد الإحصائيات الجديدة (25 يناير 2007) نفس الوضع بحيث تظل نسبة المبادلات بين الدول المغاربية جد ضعيفة تقدر ب 3 % مقابل 15% بين مجموعة أمريكا اللاتينية و 22% بين بلدان جنوب شرق آسيا[7].

إن تكلفة تأخر الاندماج الاقتصادي المغاربي يقدر سنويا ب 2% من الناتج الداخلي الخام لكل بلد[8]. فإذا فتحت الحدود المغاربية بين بلدانها سترتفع نسبة التبادل فيما بينها إلى 15% وفي كل اجتماع لوزراء التجارة المغاربين يلح هؤلاء على ضرورة خلق منطقة حرة للتبادل الحر بين بلدانهم.

ويمكن في مرحلة أولى أن يفسر الموقف الدولي الفاتر من هذه المجموعة، بتفرق دولها وشلل قراراتها وعدم تفعيل مواثيقها ولجان عملها، وتطبيق اتفاقياتها التي صادقت عليها في إطار معاهدة اتحاد المغرب العربي. ولكن الأخطر من كل ذلك، يتمثل في الصراع المفتعل بين بعض دولها، إما على الحدود أو أشياء أخرى تهم الزعامة في المنطقة، في الوقت الذي هو محكوم عليها أمام عولمة لا ترحم الضعيف -بالاندماج الاقتصادي الجهوي، وفق قاعدة الكل يستفيد ويربح.

إن من شأن تكتلها الجهوي كقطب اقتصادي وسياسي أن يعطي لها قيمة مضافة عبر استغلال مواردها المتكاملة (الموارد البشرية، والطبيعية : النفط والغاز الطبيعي والفوسفاط، والفلاحة والصيد والسياحة...) ويفتح أمامها آفاقا لحل المشاكل العالقة بين دولها، كمشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار. ويطفئ بؤر التوتر كمسألة الصحراء الشرقية والغربية المغربية، في إطار الجهوية والوحدة المغاربية، وفق مقاربة تنموية تعتمد أركانها على التعاضد والتضامن والتعاون لمواجهة التحديات.

2. سياسة التوتر والمواجهة، خاصة بين المغرب والجزائر، أضرت بشعوب وبلدان المنطقة المغاربية

انطلاقا من تجارب الدول المغاربية الثلاث، وحتى الموسعة في إطار المغرب الكبير (ليبيا وموريطانيا) خلال الفترة التي مرت منها شعوبها منذ استقلالها، في علاقاتها مع دول الجوار، يمكن استخراج بعض الخلاصات التي تساعدها في المستقبل على تخطي العقبات التي حالت

(6) حسب مقال عن الأنترنيت من جريدة

"La Gazette n° 329, 18 août 2003.
(Le Manque à gagner de la faible intégration économique. Par Larbi Kabiri)

(7) نداء وزراء التجارة المغاربيين لتحقيق الاندماج الاقتصادي بتاريخ 26-01-2007.
(8) مقال ورد بوكالة المغرب العربي بتاريخ 7-02-2005 (على الأنترنيت).

دون نجاح التجارب الوحدوية المغاربية، رغم توفر معظم عناصر النجاح.

1.2 سياسة المواجهة والتوتر: أول سبب للفشل هو استمرار سياسة المواجهة لعدة عقود بين دول المنطقة بصفة عامة، ودول الجوار بصفة خاصة. هذه السياسة المفلسة المعتمدة على محاولة إضعاف الجار للهيمنة عليه، لم تنعكس إيجابيا على شعوبها، وخصوصا بين المغرب والجزائر؛ بل زرعت الشك وعدم الثقة بين البلدين. وينطبق الحال أيضا على تونس -ليبيا، والجزائر -موريطانيا. هذه السياسة قد عطلت انطلاق البناء المغاربي، مما كرس بعض مظاهر التخلف التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، سواء بالحواضر أو بالأرياف.

وسنورد مثالا يجسد سياسة الحرب الباردة بين المغرب والجزائر ومدى الخسارات المترتبة عن التوتر القائم بين البلدين والذي أهدر موارد المغرب والجزائر على السواء خلال أزيد من ثلاثة عقود.

شعورا منه بالخطر الذي يتهدده من الشرق (يعني من الجزائر الشقيقة)، وظف المغرب ملايير الدراهم لتقوية جيشه وعتاده لحماية ترابه وتوطيد وحدته الترابية، وضمان سيادته على أقاليمه الجنوبية، وأساسا منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي .لقد ظل المغرب في حالة طوارئ، مما استنزف جزءا هاما من موارده. فالمغرب يخصص 5٪ من ناتجه الداخلي الخام للنفقات الحربية (سنة 2004) وكان بإمكانه توظيفها في مخططات التنمية. وكنتيجة مباشرة، فإنه يحتل اليوم (سنة 2006) الدرجة 124 بين دول العالم في سلم التنمية البشرية.

ورغم أن الجزائر قد أعلنت، رسميا ومنذ البداية، بأن لا أطماع لها ولا مطالب ترابية لها فيما يخص مسألة الصحراء الغربية التي كانت محتلة من طرف اسبانيا، فإنها مع ذلك تورطت في المشكل، وجندت سياستها الخارجية ودبلوماسيتها القوية والنشيطة عقودا من الزمن، لمعاكسة وحدة المغرب الترابية. وفي هذا الإطار أنفقت أموالا باهضة من ريع بترولها في شراء العتاد العسكري الجد المتطور والمكلف. فقد خصصت 3.2٪ من ناتجها الداخلي الخام للنفقات العسكرية سنة 2004. وبالغت في إغداق الأموال في نفس الاستراتيجية، على عدد من الدول الفقيرة لاستمالتها قصد مناصرة حركة البوليزاريو. وإلى عهد قريب (آخر سنة 2006) أدت الجزائر لروسيا فاتورة باهضة الثمن للتزود بأحدث الأسلحة بمناسبة ارتفاع ثمن البترول في السوق الدولية. وبعد سقوط جدار برلين نوعت الجزائر أسواق تسلحها لتشمل عدة دول و في مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجنوب إفريقيا..

هذا الرصيد الهام من ريع البترول والغاز الطبيعي كان يمكن توظيفه واستثماره في منجزات اجتماعية واقتصادية .فبلاد الجزائر شاسعة الأطراف ومحتاجة أكثر من باقي البلدان المغاربية الأخرى للتجهيزات الأساسية .كما أن مطالب الفئات الاجتماعية لتحسين عيشها لا حصر لها؛ والأخطر من ذلك، هو أن البلاد رغم غناها ظلت تعاني من الديون الخارجية التي قدرت سنة 1991 ب 28,6 مليار دولار أمريكي وهو ما كان يمثل70٪ من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 74٪ من خدمة الدين التي تغطي صادرات البضائع والخدمات نظرا لانخفاض سعر البترول آنذاك، وهو المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري[9].

وقد انخفضت ديونها إلى 17,5 مليون دولار أمريكي في الفترة الأخيرة (سنة 2005) بموازاة مع الارتفاع المهول لأسعار البترول. ومع ذلك لا زالت في ذمتها حتى سنة 2006 ما يناهز 9 مليار دولار أمريكي، كدين عمومي، وخاصة تجاه مزوديها بالأسلحة؛ علما بأن روسيا الفيدرالية قد تخلت عن جزء هام من ديونها لصالح الجزائر، حين تم تجديد هذه الأخيرة لصفقات مربحة معها، لشراء الأسلحة المتطورة بمناسبة الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي لها.

والمفارقة العجيبة، هي أن التسابق نحو التسلح لم يعد له مبرر؛ خاصة وأنه يحدث في وقت وضعت فيه الكتل المتناحرة سابقا، وأساسا الدول العظمى، حدا للحرب الباردة التي كانت تستنزف ميزانياتها جراء تطوير الأسلحة والسباق نحو التسلح[10].

وحسب مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2004 فلازالت نسبة هامة من سكان البلدين تعيش تحت عتبة الفقر المادي في مطلع الألفية الثالثة(15٪ في الجزائر و 14٪في المغرب) وتواجهها عدة تحديات ديموغرافية بارتباط مع الفقر وانتشار الأمية والبطالة والسكن غير اللائق ، وبيئية كتدهور الغابات والأوساط الهشة وتلوث المياه وندرتها.. وكلها عوامل تدعو إلى ترشيد الموارد والقيام بأوراش تنموية مشتركة لمواجهة تلك التحديات قبل استفحالها.

ورغم التحديات المذكورة لم تنشأ لحد الساعة الثقة المتبادلة بين المكونات المغاربية وخاصة بين الدول

(9) للمقارنة مع دول مغاربية وعربية أخرى راجع ؛ جدول :

Tableau : PNUD (1994) In Maghreb Moyen-Orient Mutations (1995), pp. 50-51

(10) اضطر المغرب أيضا بعد انخفاض سعر الفوسفاط إلى انتهاج سياسة تقشفية بوضعه مخططا تقشفيا في الفترة 1978-1980، وسياسة التقويم الهيكلي ابتداء سنة 1983.

المتجاورة. وفي الواقع، لم يحسم مسؤولوا البلدين ، لحد الآن، بشكل نهائي، نزاعاتهم في عدة قضايا تعرقل جهود التنمية في إطار شمولي. هذا ما عطل قطار التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتنسيق على المستوى السياسي والدبلوماسي لحل المعضلات الثنائية، ومواجهة التكتلات العالمية والدول العظمى ككتلة بشرية واقتصادية مالية وسياسية واحدة. فنظرا لهذه الوضعية المتأزمة باستمرار بين المغرب والجزائر، فإن جل مبادلاتهما التجارية تتجه عموديا نحو الاتحاد الأوروبي (فرنسا خاصة)، وفدرالية روسيا وبلدان أمريكا الشمالية ودول أخرى كالبرازيل و المكسيك. إن معظم صادرات دول المغرب العربي تتجه بالدرجة الأولى إلى الاتحاد الأوروبي بما يزيد عن الثلثين، وما يقرب من الثلثين من مجموع وارداتها تأتى من دول أوروبية .

2.2 كل بلد تبنى توجها سياسيا واقتصاديا لا يراعي الطرف الآخر

عوض تنمية الموارد البشرية والاقتصادية في إطار تكاملي وتشاركي بين الدول المغاربية سلك كل بلد طريقا خاصا به. ويمكن الإشارة إلى بعض الانعكاسات السلبية لهذا التوجه الفردي لكل دولة على حدة، وانعدام التنسيق بين دولها وبين الطاقات المغاربية حسب الميادين التي لها فيها السبق، أو لها مكانة دولية. وعلى سبيل المثال لم تستفد الدول من تجارب بعضها البعض؛ فمثلا لم تستفد الجزائر من تجربة المغرب الرائدة، على مستوى تعبئة الماء والسقي العصري؛ علما بأن ساكنتها - بما فيها التي تقطن العاصمة - تعاني من نقص خطير في مياه الشرب والاستعمال المنزلي والسقي؛ وهو ما يفسر ندرة الخضروات التي تنتجها، وتبعيتها الغذائية للخارج .

كما أن المغرب لم يستفد من تجربة وثروات الجزائر في ميدان الطاقة، علما بأنه في حاجة ماسة للبترول والغاز الطبيعي لتطوير اقتصاده وأريافه. ولولا مرور أنبوب الغاز الطبيعي عبر تراب المغرب نحو أوروبا، لما استفاد حتى من هذه الإمكانية. كما أن المغرب يستورد النفط من دول بعيدة عنه، ويصدر فوسفاطه نحو دول بعيدة عنه كالهند وباكستان والصين، وحوامضه نحو فدرالية روسيا وخضرواته نحو أوربا. ولم يفكر في جارته الجزائر التي له معها حدود تمتد على مئآت الكلمترات، نظرا لأن كل المعابر الحدودية مغلقة رسميا، إلا ما كان من تهريب متبادل بين الجانبين، فرضه الموقع و الجوار والاعتبارات الجيوسياسية. كما أن صادرات الجزائر تتجه نحو فرنسا وروسيا وإيطاليا وألمانيا وهولندا والبرازيل، ووارداتها تأتي من فرنسا وروسيا، وايطاليا وألمانيا واسبانيا والولايات المتحدة وتركيا..

3.2 المفارقة الكبيرة في علاقة المغرب بالجزائر : التحام الشعبين وتنافر البلدين

تتجلى هذه المفارقة في كون أن أقوى اللحظات التاريخية تجسدت خلال فترة الاحتلال الاستعماري للجزائر وأثناء فتح الحدود. فنظرا لعدة عوامل تاريخية وحضارية، يمكن الإشارة إلى حركة التضامن التي أبدتها القبائل المغربية المتاخمة للحدود، مع الشعب الجزائري منذ بداية احتلال بلاده؛ بحيث شكل المغرب الشرقي بمختلف قبائله المتاخمة للجزائر (بنو يزناسن،...) خلفية أساسية لدعم المقاومة الجزائرية خلال احتلال الجزائر، وكذا خلال قيام حركة الأمير عبد القادر الجزائري، مرورا من حركة التحرير الجزائرية خلال الخمسينات وانتهاء باستقلالها في مطلع الستينات، ورجوع الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب الشرقي -وجدة وأحفير أساسا -إلى وطنها الأصلي[11].

ويشهد الجميع على عمق العلاقات الحميمية بين المهاجرين الجزائريين المقيمين في المغرب الشرقي وإخوانهم المغاربة، بما فيهم أعضاء نافذين من قيادة جبهة التحرير الجزائرية التي كانت تخزن الأسلحة والذخيرة الحربية بمخازن لها في مواقع مغربية متاخمة للحدود (وجدة، أحفير، السعيدية، فيكيك.) بل حتى في الأحياء السكنية (حي ظهر لمحلة أو لازاري وسيدي يحى بوجدة على سبيل المثال).

وحتى في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، كانت حركات الهجرة المغربية الموسمية والمؤقتة جد نشيطة في اتجاه الجزائر للاشتغال في مزارع الكروم التي يسيرها المعمرون أو في التجارة. كما أن فئة هامة من الفقهاء المغاربة كانوا يؤطرون السكان من الناحية الدينية في البوادي والمدن، عبر تدريس القرآن وإمامة الصلاة في المساجد الجزائرية.

لكن الغريب في الأمر، هو أن هذه الحركة البشرية والثقافية والدينية قد انقطعت تماما مباشرة بعد استقلال الجزائر في مطلع الستينات؛ وهو أمر غير طبيعي بين شعوب متجاورة، وتربطها عدة صلات عرقية ومصاهرة، باعتبار أن المجال الحدودي المغربي -الجزائري تقطنه

(11) يمكن الرجوع إلى الدراسات التاريخية حول المغرب الشرقي التي أنجزها الباحث عكاشة برحاب وخصوصا مؤلفه : المجال الحدودي بين المغرب والجزائر (في مطلع القرن العشرين 1900-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالمحمدية، سلسلة الرسائل والأطروحات رقم (2)، 2002. (ص 987)، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء.

نفس القبائل الموزعة على الجانبين[12]. فهذا الانقطاع في العلاقات بين الشعوب والدول المتجاورة قد أخر لا محالة تسريع التنمية بين دول المنطقة.

ومن الآثار السلبية التي انعكست على طلاب المنطقة، انعدام التواصل بين الجامعات المغربية والجزائرية، اللهم بعض الاستثناءات الناتجة عن التواصل بين باحثي هذه البلدان ونظرائهم وأساتذتهم في الضفة الشمالية المتوسطية، عبر الجامعات الفرنسية المهتمة بالدول المغاربية .

لقد أكدت الأيام بما لا يدع مجالا للشك، بأن حل المشاكل الكبرى المعرقلة لتطور هذه البلدان وتنميتها، لن يتم عبر الحرب الباردة والتطاحنات والتسابق نحو التسلح للحصول على أحدث الأسلحة، وهدر أموال شعوبها التي هي في أمس الحاجة إليها لرفع مستوى معيشتها وتنميتها البشرية. إن هذه المقاربة الهيمنية لا تفيد في شئ شعوب المنطقة لا حاضرا ولا مستقبلا ، بل تضر بها .

ويبقى السبيل الوحيد هو المقاربة التنموية التكاملية، في ظل استقرار تسوده الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة، كمخرج بديل للأزمات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان .ويتمثل في بناء اقتصاد جهوي متكامل ومندمج، وسوق واسعة تغري تكتلات دولية أخرى للتعامل مع الدول المغاربية. وفي هذه الحالة، تتفاوض هذه الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مع بلدان وتكتلات أخرى أمريكية وأسيوية، من موقع قوة. وفي هذا الإطار الوحدوي المتماسك يمكن لهذا التكتل المغاربي مواجهة تحديات الطبيعة كجبهة واحدة متراصة مثلا للقضاء على أسراب الجراد، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية كالجفاف، وأحيانا الفيضانات والزلازل، وعقد اتفاقيات دولية خاصة مع الاتحاد الأوربي حول ظروف تشغيل اليد العاملة المغاربية، وتوفير شروط عيش جيدة للمقيمين بالخارج في احترام تام لحقوق الإنسان.

كل هذا سيفتح صفحة جديدة في العلاقات المغاربية التي سادها التوتر الداخلي والخارجي مع بعض دولها التي أغلقت حدودها منذ استقلالها «حدود الجدار» مع الجيران، حتى أصبح هذا الجدار يفوق في رمزيته «جدار برلين» المنهار. وهو ما أضر بدولها وبشعوبها وباقتصاديات مجالاتها الحدودية، كما هو حال شرق المغرب وغرب الجزائر.

(12) يمكن الرجوع إلى أطروحة زروقي ميلود (دكتوراه دولة، 2004) حول المجال الحدودي للاطلاع على خرائط توطن القبائل المغربية الجزائرية (كلية الآداب، شعبة الجغرافيا، وجدة).

3. شرورط مبدئية وعملية لإنجاح تأسيس اتحاد مغاربي مبني على مرتكزات سليمة وقوية.

يمكن تأسيس وبناء مغرب كبير قوي من خمس دول، عموده الفقري المغرب والجزائر وتونس، ودعائمه ليبيا وموريطانيا .

الأسس التي نقترحها تنطلق من المبادئ والإجراءات العملية التالية:

1.3 الايمان بالقضية الوحدوية باعتبارها في مصلحة البلدان المغاربية الخمس :

يعني هذا الالتزام الفعلي لحكام ومسئولي الدول الخمس بذل كل الجهود لبلوغ الهدف الأساسي، وتعبئة كل الطاقات لإنجاح تجربة بناء مغرب كبير، موحد اقتصاديا في مرحلة أولى، وماليا في مرحلة ثانية، ووحدة سياسية تتوج هذه الجهود في مرحلة نهائية.

فتح الحدود والاتفاق على بطاقة مغاربية موحدة للساكنة:

الانطلاق من البطاقة المغاربية واعتبارها بمثابة جواز سفر مغاربي يسمح بعبور الساكنة للدول الخمس من أجل السياحة والاستجمام، وكذا السماح بانتقال البضائع والسلع والخدمات والرساميل، ومنح تسهيلات للراغبين في الاستثمار والإقامة والدراسة الجامعية والتقنية .

توحيد البرامج التعليمية وخلق مراكز بحوث مغاربية ، وتنسيق المواقف في السياسة الخارجية:

من بين الأسس التي يبنى عليها الاتحاد خلق هيأة مشتركة تسهر على توحيد المناهج والبرامج التعليمية، عبر توحيد الأهداف والمحتوى والرؤى والمفاهيم وحدود ومكونات المغرب العربي، من خلال كتب مدرسية مغاربية لتكوين الأجيال على قاعدة الاتحاد المغاربي والمصير المشترك لشعوبها، وحذف كل الفقرات والمواقف التي تزرع الشوفينية الوطنية والمحلية، والانفصال...وفي نفس الوقت خلق مراكز بحوث علمية وتكنولوجية تهتم بالقضايا المشتركة لرفع التحديات الديموغرافية في علاقتها بالفقر، والبيئية (التصحر، والتلوث)، والتكنولوجية (الاختراعات).

ويتطلب الأمر كذلك من المسؤولين على المستوى الخارجي والديبلوماسي بذل مجهودات مكثفة، لتنسيق المواقف السياسية، وتنشيط ديبلوماسية موحدة تخدم شعوب المنطقة المغاربية، عبر توطيد العلاقات مع محيطها العربي والإفريقي والمتوسطي، وتساهم في استتباب الاستقرار والأمن الدوليين.

2.3 حل المشاكل العالقة، في إطار وحدوي استراتيجي يحدد أفقه مسبقا.

يتطلب هذا العنصر الهام منذ البداية **حل النزاعات المرتبطة بالحدود الموروثة عن الاستعمار**، في إطار تحديد الهدف الاستراتيجي الذي هو الوحدة السياسية. فإذا تم الاتفاق بأن الحدود ستلغى في آخر المطاف بصفة تلقائية بين الدول المغاربية، على غرار ما حدث بالاتحاد الأوربي، ضمن استراتيجية الوحدة الاقتصادية والمالية والسياسية، بناءا على اقتناع ووعي جماعيين، فإن مسالة الحدود المتنازع عليها، وفي مقدمتها الصحراء الشرقية التي كانت تحتلها فرنسا[13]، ومسألة الصحراء الغربية المغربية، ومشاكل الحدود بين تونس وليبيا، كلها مشاكل ترابية يمكن معالجتها سلميا في الإطار الوحدوي. ويعني هذا بوضوح لا غبار عليه،الالتزام بعدم احتضان أي حركة انفصالية مناهضة لأي مكون من المكونات الأساسية للمغرب العربي. هذه النقطة الهامة تم التنصيص عليها في معاهدة مراكش ولم تحترم. ويبدو أنها لم تعالج في السابق بصفة قبلية رغم حساسيتها، مما أجهض مسلسل الوحدة الذي انطلق سنة 1989.

في هذا السياق، تدعو الضرورة معالجة المفارقة البارزة في السياسة الجزائرية. إن مسئولي القطر الشقيق، منذ عهد المرحوم الرئيس الهواري بومدين، قد صرحوا بان لا أطماع للجزائر في الصحراء الغربية، بل اعتبروها آنذاك شأنا مغربيا – موريطانيا. إلا أن هذا الموقف الرسمي الصريح لا تعكسه الممارسة في الميدان، ذلك أن تحركات الجزائر على المستوى الدولي والإقليمي تميزت بمعاكسة مستمرة وقوية للوحدة الترابية المغربية، آخرها تلك التي حدثت بمؤتمر دول الانحياز بالعاصمة الكوبية (هافانا، شتنبر 2006) والتي انتهت بإبعاد المخطط الجزائري المستند على مشروع بيكر بتقسيم الصحراء المغربية الذي رفضه المغرب منذ البداية. ودعا مؤتمر دول عدم الانحياز الأطراف المعنية لحل المشكل سلميا في إطار الأمم المتحدة.

من هنا يبدو بأن التفاهم الثنائي بين المغرب والجزائر شرط أساسي في كل تسوية. كما أن إلغاء الحدود وحرية المرور عبر الدول المغاربية سيفيد اقتصاد الجزائر عن طريق فتح بوابة له على التراب المغربي بالمحيط الأطلسي لتصدير منتوجاته الصناعية والمعدنية، ومنها حديد تندوف. هذا الامتياز الأساسي للجزائر لا يمكن ضمانه لها إلا في إطار التعاون المشترك وتبادل المصالح؛ وإطاره النموذجي هو المغرب الكبير الموحد[14].

فإذا تم حل مشاكل الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتزم كل طرف بذلك رسميا وعلى الميدان، سترجع الأمور إلى نصابها؛ بحيث يصبح مجموع الساكنة الصحراوية المغاربية مشمولة بمقاربة تنموية مشتركة وشمولية في إطار جهوية مغاربية، دون الاقتصار على إثارة مشكل ما يسمى«بالشعب الصحراوي» فقط على التراب المغربي. انطلاقا من هذه المقاربة التنموية المجالية المغاربية سيلغى مصطلح «الشعب الصحراوي» تلقائيا، وإلا ستصبح خمس شعوب صحراوية مترجمة في خمس جمهوريات صحراوية، وهو ما يشكل خطرا على كل بلدان اتحاد المغرب العربي. وللتذكير، فقد حاول الاستعمار الفرنسي في وقت ما، خلق مثل هذه الجمهورية على التراب الصحراوي في جنوب الجزائر الشقيقة.[15]

3.3 بناء اتحاد مغاربي يتم عبر خلق الاتحادات الشعبية القاعدية بموازاة مع الاتحادات الرسمية.

لإنجاح التجربة الجديدة في بناء مغرب كبير وقوي، لابد من مشاركة الشعوب في كل خطوات البناء عبر تعبيراتها المختلفة والمتنوعة. في هذا الصدد يمكن التأكيد على المستوى المغاربي، على أهمية مساهمة الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية والأعمال، والبرلمانات، والمنظمات الشبابية والطلابية والكشفية، وجمعيات المجتمع المدني، ومفكري بلدان المغرب الكبير الموحد والباحثين والجامعيين؛ مساهمة كل طرف من موقعه.

---

(13) الصحراء الشرقية تعني الأجزاء الترابية المغربية الواقعة في جنوب شرق البلاد وتضم توات وتندوف وكرزاز والقنادسة التي ضمتها فرنسا إلى التراب الجزائري الذي كانت تحتله، معتبرة حينذاك بأن الجزائر هي جزء من التراب الفرنسي وسيبقى كذلك.

(14) لعل هذا كان أحد الرغبات الجزائرية الغير معلنة، وهو ما يفسر عرقلتها استرجاع المغرب للأقاليم الجنوبية، إضافة إلى رغبتها أيضا في ضمان ضم الصحراء الشرقية رسميا، عبر انتزاع اعتراف رسمي من المغرب بالحدود الموروثة عن الاستعمار، علما بأن هناك اتفاقية مغربية جزائرية تهم هذا الجانب بشكل توافقي؛ بحيث يتم الاستغلال المشترك للمعادن الدفينة في تندوف وتبقى السيادة على الأرض للجزائر. ولكنها ظلت معلقة ولم يصادق عليها البرلمان المغربي لحد الساعة. إذن في إطار الاتحاد المغاربي يمكن تسوية كل هذه المشاكل العالقة.

(15) مخطط خلق جمهورية صحراوية ليس جديدا، فقد سبق للاستعمار الفرنسي أن استعمله في محاولة لخلق دولة الطوارق في الصحراء الجزائرية. وربما هذا ما أوحى للاستعمار الإسباني بخلق جمهورية مصطنعة بالصحراء الغربية، زاعما أن المنطقة كانت أرض خلاء وتحتاج إلى تقرير مصير سكانها. ونظرا لالتقاء هذه الفكرة مع الفكر الهيمني لطرف من مسئولي الجزائر الشقيقة، الذي كان يسعى لزيادة باقي دول المنطقة وفق تصوره، احتضنت وشجعت الجزائر الحركة الإنفصالية البوليزاريو للمطالبة بالاستقلال عبر ما سمي بتقرير المصير، وآوت في هذا السياق، الحركة ومولتها وسلحتها بشكل علني. وفشل هذا التيار في جر المنطقة إلى حرب بين شعوب متجاورة ومتآخية، والتي كانت بالأمس القريب متضامنة ضد المستعمر الفرنسي.

وللتذكير، فإن البناء الرسمي الذي تكرر منذ الستينات **وحتى في نهاية الثمانينات** لم ينجح، نظرا لاقتصاره على الجانب الرسمي والمؤسسات الرسمية، مع عدم احترام بنود معاهدة مراكش، خاصة إشكالية احتضان الجزائر لحركة انفصالية معادية لأحد أقطاب الاتحاد. وبالتالي ظل من السهل تجميد مؤسساته .

لقد بينت التجارب السابقة أن البناء المغاربي إذا كان فوقيا فقط، أو كان متسرعا لتحقيق أغراض ظرفية، فإنه يفشل في آخر المطاف؛ وعلى سبيل المثال : تجربة الاتحاد الافريقي في نهاية السبعينات بين الجماهيرية الليبية والمغرب، وكذا تجربة اتحاد المغرب العربي التي حصل فيه إجماع الدول الخمس في نهاية الثمانينات. وهي تجارب يمكن دراستها لاستخراج الخلاصات والاستفادة من الدروس عن أسباب فشلها، لدرء أسباب الفشل في المشاريع المقبلة.

كما أن التجارب أظهرت بأن عدم الاستقرار السياسي وضعف اقتصاديات البلدان المغاربية يجعلها عاجزة عن التفكير في البناء المغاربي، وهذا ما يمكن تطبيقه على البلدين المحوريين في المغرب العربي : الجزائر وأزماتها الداخلية، والمغرب وعوائق تنميته .

فلاشك أن الأزمات والاضطرابات الداخلية التي مرت منها الجزائر الشقيقة لم تساعدها على المشاركة الفعالة في البناء المغاربي منذ 1992، وهي الأزمات التي أودت بحياة أزيد من 150.000 ضحية، والاضطرابات الداخلية الناتجة عن مطالب الشباب العاطل خاصة في منطقة القبائل. فهذه كلها عوامل جعلت الجزائر عاجزة عمليا عن القيام بدورها المغاربي والمتوسطي ، ومنعها عمليا من الاستفادة من موقعها الجغرافي المقابل لأهم الأقطاب الإقتصادية بأوربا الجنوبية بسواحلها الممتدة على طول 1300كلم. فلم تنفتح على العالم القريب منها كإسبانيا(برشلونة)، وفرنسا (مرسيليا) وإيطاليا (جنوة، روما...). بل ظلت في شبه عزلة عن العالم المحيط بها، وبالتالي عاجزة عن الاستفادة من علاقات الجوار عبر استخدام جسورها البرية (الحدود مغلوقة مع المغرب منذ 1994، وهزالة التبادل مع تونس) والبحرية والجوية مع أوربا المتوسطية، باستثناء مد هذه الأخيرة بالغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب عبر البر والبحر.

ومن نقط الضعف البارزة في الاقتصاد الجزائري هي اعتماده بالأساس على عائدات المحروقات (النفط والغاز) في غياب موارد أخرى كالسياحة، وصعوبة استقطاب استثمارات أجنبية أمام انعدام الأمن والاستقرار الداخليين. يضاف إلى ذلك التبعية الغذائية للخارج نظرا للتراكمات السلبية في السياسة الفلاحية والمائية والتشغيل [16].

كما أن المغرب هو الآخر، رغم المؤهلات التي يتوفر عليها، عاش عدة إكراهات لم تساعده على المشاركة الفعالة في البناء المغاربي منها : إضافة إلى المجهود العسكري المبذول خلال عدة عقود، الثقل الديموغرافي وانعكاساته على مشاريع التنمية، وأزمة البطالة التي بلغت أحيانا 25٪ في المدن، ومنها بطالة الخريجين ذوي الشهادات الجامعية ، والتفاوت الاجتماعي الكبير في امتلاك الثروة (غنى فاحش لفئة قليلة وفقر مدقع لفئات واسعة من السكان في الأحياء الهامشية..) وتأخر كبير بالبوادي (إلى عهد قريب قلة التجهيزات وانتشار الأمية، والعزلة القروية، وضعف المردودية)، التبعية في ميدان الطاقة (تأدية فاتورة ضخمة). إنما المغرب مع ذلك يتوفر على مؤهلات وموارد متنوعة كالسياحة والصناعة التقليدية[17]، والفلاحة (سياسة السدود والري)، والثروات السمكية، والفوسفاط، والتفتح على الخارج عبر استفادته من موقعه الجغرافي، واستقطابه للاستثمارات الأجنبية نظرا لاستتباب الأمن والاستقرار (استثمارات الإماراتيين الأخيرة والخليجيين بعدد من المدن المغربية)، وموارد الهجرة الدولية للجالية المغربية بالخارج.. وكلها عوامل تساعده في العهد الجديد على لعب دوره على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط وكذا في البناء المغاربي .

4. العوامل الداخلية والظرفية الدولية جد ملائمة لقيام اتحاد مغاربي

اتحاد المغرب العربي مطمح جماهري مغاربي عربي ورغبة اقليمية متوسطية ودولية. ومن العوامل المشجعة والتي تضمن إلى حد كبير قيام الاتحاد المغاربي، يمكن الإشارة إلى عوامل **داخلية وخارجية.**

---

(16) راجع في هذا الصدد ما كتبه ميوسك (Miossec J.M.) عن الجزائر وليبيا كبلدين في شبه عزلة، وتونس كبلد متفتح، (وتروان (Troin J-F) عن المغرب كبلد تعترضه عدة معوقات وله مؤهلات وهو بلد متفتح على الخارج. ورد في مؤلف جماعي :

Le monde méditerranéen : thèmes et problèmes géographiques (Coordination J. BETHMONT, 2001), Chapitre 13, (Algérie pp. & Libye 294-297, Tunisie 310-312).

(17) المرجع السابق (تروان)،

(Coordination, J. pp. 300-302, SEDES BETHMONT, 2001).

1.4 العوامل الداخلية مرتبطة بالشعوب الخمس المعنية.

تحدي العولمة والمناخ الشعبي المغاربي المتحمس للفكرة لتجسيدها، مشجع على الوحدة.

لقد عبرت شعوب المنطقة، وخاصة ساكنة التخوم، عن رغبتها الملحة وطموحاتها في مد الجسور بينها؛ وهذا ما يفسر انطلاق جو حماسي شعبي كلما لاحت في الأفق بوادر تحسين المناخ المغاربي، وأساسا بين المغرب والجزائر .وقد تأكد ذلك عمليا خلال فتح الحدود بين البلدين في نهاية الثمانينات، والذي استقبل من طرف السكان برضى وحماس قل نظيرهما. وتقاطرت على المدن المغربية والجزائرية المتاخمة مئات السيارات والشاحنات والحافلات، وحتى سيارات النقل الخاصة التي كانت تجوب المغرب الشرقي : وجدة وبركان والناظور، والمدن الداخلية كفاس، والساحلية كالدارالبيضاء. وتبادلت الأسر المتصاهرة الزيارات فيما بينها، دون المرور من باريس للالتقاء بالأقارب والأحباء والأصهار، كما كان يحدث في فترات التوتر وإغلاق الحدود المحكم[18].

ومما يسهل تطبيع العلاقات بين البلدين هو أن الشعبين الجزائري والمغربي متآخيان ومتضامنان؛ إذ لم تحدث بينهما حروب دامية كما حدث بين الشعبين الألماني والفرنسي التي دامت مائة سنة، أو بين العراق وإيران التي استمرت ثماني سنوات، وكانت لها انعكاسات سلبية وكارثية على شعوبهم يصعب نسيانها.

وحتى بالنسبة لحرب الرمال في مطلع الستينات بين المغرب والجزائر، كانت محدودة في الزمان والمكان، وحتى في الخسائر والأضرار التي لحقت بالطرفين، بحيث يمكن تجاوزها لبناء المستقبل.

ونشير أيضا إلى عنصر إيجابي يسهل الوحدة، وهو الانفصام بين السياسة الرسمية التي يتبناها التيار القوي في هرم السلطة بالجزائرمن جهة ، وبين الشعب الجزائري غير المكترث بمسألة الصحراء الغربية المغربية التي يعتبرها شأنا خاصا بالسلطة وبالجيوسياسية والجيواقتصادية الإقليمية من جهة أخرى. بل إن عددا من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الجزائري تؤيد علنا حق المغرب المشروع في استكمال وحدته الترابية، وتطالب مسئوليها بربط علاقات تعاون معه وإنهاء التوتر بين البلدين[19].

ولكن طرفا من المسئولين في هرم السلطة الذين لهم نفوذ قوي، بل اليد الطولى في ملف الصحراء الغربية المغربية والعلاقات المغربية الجزائرية، يعتبر حجرة عثرة في أي تسوية، مادامت تلك الأطراف فاعلة في الجيش والسلطة، ولها نظرة معاكسة للمغرب.

الواقع أن تلك الأطراف تتخذ من مسألة الصحراء الغربية، بعدا استراتيجيا في سياستها الخارجية، مناهضا للوحدة الترابية والسيادة المغربية على الأقاليم المسترجعة. ولا ترغب لحد الساعة في طي ملف الصحراء وإرجاع العلاقات المغربية الجزائرية الطبيعية إلى ما كانت عليه أيام التضامن بين الشعبين ضد المحتل الأجنبي .

فإذا كان الشعب الجزائري في غالبيته غير مكترث وغير معني بمسألة الصحراء الغربية، ففي الجهة الأخرى يستحيل على المغرب الرسمي والشعبي بقواه الحية التخلي عن السيادة المغربية والوحدة الترابية على الأقاليم الجنوبية المسترجعة، لأن ذلك عليه إجماع رسمي وشعبي ووطني، في إطار جبهة قوية لا تخترق .

بوادر جديدة تسهل بناء المغرب العربي

رغم كل الحيثيات والتعقيدات المشار إليها آنفا، فإن التاريخ سيسجل مع ذلك أن العبقرية المغاربية لم تندفع نحو حرب ضروس، لو اندلعت لاتبقي ولا تذر. وقد لاح في الأفق اقتراح ربما سيسهل الحل في إطار مغرب كبير موحد بدون حدود بين دوله، على غرار الاتحاد الأوروبي. إنه اقتراح المغرب لحل مسألة الصحراء الغربية في إطار الجهوية، والذي قد يرضي كل الأطراف، والمتعلق **بحكم ذاتي محلي موسع لساكنة الصحراء في ظل الوحدة الترابية والسيادة المغربية** التي لا تقبل الجدل.

ويبدو أن عددا من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي

(18) عندما بلغ الصراع أوجه بين المغرب والجزائر في فترة السبعينات على إثر المسيرة الخضراء لاسترجاع الأقاليم الجنوبية المغربية، كان رد فعل بعض المسئولين على رأس السلطة الجزائرية سريعا بطرده حوالي 44.000 مغربيا كانوا مقيمين منذ عقود وبصفة دائمة بالجزائر، بما فيهم من شاركوا في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وبدون تسوية أوضاعهم ولا تقديم تعويض لهم عن ممتلكاتهم. وتم فصل عدد من الأزواج عن زوجاتهم وأزواجهن عندما تم طرد أحد الزوجين من جنسية مغربية. وقد كان بعض أفراد الأسرة الواحدة المشتتة بين المغرب والجزائر يضطر إلى امتطاط الطائرة من المغرب والجزائر في اتجاه فرنسا وخاصة باريس للالتقاء بذويهم وصلة الرحم معهم حيث يتوفرون على جالية جزائرية مقيمة بالخارج .

(19) على سبيل المثال جبهة القوى الاشتراكية (وزعيمها قايد أحمد) التي تنتقد النظام الجزائري علنا متهمة إياه بأنه عاجز حتى عن حل المشاكل الداخلية، فأحرى أن يستطيع المساهمة في البناء المغاربي. وتطالب بربط علاقات حسن الجوار مع المغرب وفتح الحدود(ورد في مداخلة ممثل هذا الحزب في المؤتمر الوطني السابع لحزب التقدم والاشتراكية، بوزنيقة، أبريل 2006). وتؤيد نفس الموقف الحركة العمالية التي تتزعمها لويزا حانون .

وعواقبهما المأساوية التي عاشتها أوربا، كلها لم تثني عزيمة الدولتين المحوريتين، وعزيمة باقي دول أوربا، على اختيار المقاربة التنموية والسلمية، وحسن الجوار، ونسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة لبناء المستقبل في إطار اندماج جهوي اقتصادي أولا، ووحدة سياسية لاحقا. وهي تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها، في أفق خلق قطب اقتصادي وسياسي مغاربي، له وزنه الجهوي والدولي أولا، ووحدة سياسية في مرحلة ثانية، وهذا ما سينعكس ايجابيا على الشعوب المغاربية. والعالم العربي والمتوسطي والافريقي.

المراجع .

* بحوث ملتقى الجغرافيين العرب : 1998 المجلدات 1 و2 و3. جامعة صنعاء. اليمن 1056. ص . وخاصة بحث:
* أحمد علي إسماعيل، «الوحدة العربية والوحدة الأوربية: دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية»، الجزء الأول، الصفحات 305-341
* تروان فرونسوا (تحت إشراف) وآخرين،المغرب العربي:الإنسان والمجال، تعريب علي التومي وآخرون. دار الغرب الإسلامي. بيروت 1997 ص. 574.
*كرزازي (موسى) 1998 «النزوح القروي وعواقبه على البيئة : جماعة لبصارة بالسفح الجنوبي لجبال بني يزناسن، إقليم وجدة، دوار أولاد البالي نموذجا»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، عدد مزدوج 21-22 (عدد خاص بمناسبة مرور 40 سنة على تأسيس الكلية) من ص 223 إلى ص237.
*كرزلزي(موسى)، الاستثمار الفلاحي بقطاع الري العصري بملوية السفلى (تريفة) : الواقع والصعوبات وآفاق المستقبل، .بلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1984(مسجل بالمركز الوطني للتوثيق تحت رقم CND (Microfiche n°84-1012 Rabat)
*زروقي (الميلود)،2004 ، الحدود وتنظيم المجال المحلي والجهوي بالمغرب الشرقي، دكتوراه دولة، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، جامعة محمد الأول. جزءان،(غير منشورة).
* عكاشة برحاب،2002 ، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر (في مطلع القرن العشرين1900-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الرسائل والأطروحات رقم 2.

* L'interaction entre la croissance démographique, la dégradation des ressources naturelles et la pauvreté au Maghreb, 2000, (Ftouhi M., Jamal Eddine M., Haidaoui L.,) Université Mohammed V-Souissi, FSE, Rabat (Inédit) 122 p.
* Troin (J.F.) et al., 1997, Maghreb Moyen-Orient mutation, Dossiers des Images Économiques du Monde, SEDES, 348 p.
* Prenant A. et Semmoud B., 1997, Maghreb et Moyen-Orient, Espaces et sociétés, ellipses, Paris, 256 p.
* Camille et Yves Lacoste (Sous la direction de), 1995, Maghreb : Peuples et civilisations, Ed. La Découverte, Paris, 192 p.
* Balta P., 1990, Le grand Maghreb. Des indépendances à l'an 2000, Ed. La Découverte, Paris, 326 p.
* Les régions de piémonts au Maghreb : Ressources et aménagement, actes du Colloque de Sefrou (Coordination Jennan L. et Maurer G.), Études Méditerranéennes n° 18, Fasc de Recherche n° 26 d'URBAMA, 1994, (174 p.)
* Le monde méditerranéen, Thèmes et problèmes géographiques, (Ouvrage collectif, Coordination Bethemont J.), 2001, SEDES. 320 p.
* Elloumi M. (Sous la direction de), 2002, Mondialisation et sociétés rurales en Méditerranée, IRMC-KHARTALA, 523 p.
* Bethemont J. 2002, Géographie de la Méditerranée, Armand colin, Paris, 313 p.
* Kerzazi M., 2003, Migration rurale et développement au Maroc ; Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V-Agdal, Rabat; Série Thèses et mémoires, N° 55 ; (500p.)